الإسفنج ودوره في اقتصاد ليبيا
خلال العهد العثماني الثاني 1835-1911م

أ. إبراهيم العربي محمد المرابط
كلية الآداب – جامعة الزاوية

مقدمة:

لقد أسهمت الموانئ البحرية في ليبيا الواقعة على ساحل البحر المتوسط في قيام النشاط البحري، وتُعدّ تلك الموانئ نقطة انطلاق للصيد البحري، ومن ناحية أخرى تعتبر منافذ لتصدير بعض ثرواتها البحرية ومنتجاتها المحلية الأخرى، وما تجلبه القوافل من سلع إفريقية إلى خارج البلاد.

ويُعد الإسفنج أحد الثروات البحرية إلى جانب الملح والأسماك، وفي هذا الشأن يشير أحد الرحالة "بأن لطرابلس ثلاث صناعات رئيسية هي جمع الإسفنج والحلفاء وتجارة القوافل عبر الصحراء" ويقول أيضا أنها تأتي من ثلاثة موارد هي على التوالي البحر، والساحل، والصحراء، بالإضافة إلى السودان، وهي التي يتم تصديرها إلى بلدان أوروبا وتركيا إلى جانب تونس ومصر وغيرها[1].

وللإحاطة بموضوع البحث خلال فترة الدراسة نطرح بعض التساؤلات التالية:

1- متى بدأ صيد الاسفنج في واية طرابلس؟
2- أين تركزت مناطق صيد الإسفنج؟
3- ما مواصفات الإسفنج المحلي واستعمالاته وكيفية تجهيزه للتصدير؟
4- ما وسائل صيد الاسفنج ومواسمه؟
5- ما إسهامات صيد الإسفنج في اقتصاد البلاد؟
6- هل كانت هناك صعوبات أثرت على صيد الإسفنج؟

كل هذه التساؤلات وغيرها ستسهم في توضيح دور صيد الإسفنج في المردود الاقتصادي للبلاد.

حقيقة الاسفنج:

قديماً صنف الاسفنج على أنه نباتاً مائياً لافتقاره إلى الحركة وإلى طبيعة شكله المتفرع وعدم احتوائه للأحشاء الداخلية حتى عام 1765، ولأول مرة درست تركيبات قنواته وأليافه وفتحاته ومرور المياه داخلها، وبذلك صنف الاسفنج ضمن المملكة الحيوانية التي تعيش منعزلة وليست في تجمعات أو في مستعمرات، ومحاولة وصف لشكل العام للإسفنج توجد إشارة في الموسوعة العربية الميسرة تعرف الإسفنج بأنه شعبة حيوانية واسعة الانتشار، ويوجد الاسفنج عادة في جماعات مثبتة على الصخور في قاع البحر، وتنفرد بنظامها التركيبي والوظيفي عن باقي الحيوانات، فهيكلها الداخلي، يتركب من بعض الشويكات الكلسية، وفي البعض الآخر من الشويكات الزجاجية، أو من مادة اسفنجية شبيهة من مادة الحرير، والصنف الأخير له قيمة تجارية عالية لاستعمالاته الكثيرة[2].

أماكن تواجد وصيد الإسفنج:

يتكاثر الإسفنج في ليبيا في الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وعلى امتداد سواحل تونس البحرية، توجد المنطقة الغنية بالإسفنج وبخاصة المنطقة الممتدة لمسافة 350 ميلاً على الساحل الشمالي لإفريقيا، من تونس إلى مصراته في الشرق وتعرف بأراضي طرابلس، حيث تكثر أجود أصناف الإسفنج التجاري، هي المنطقة التي تصل إليها أساطيل صيد الإسفنج مع آخر الرياح الشمالية لفصل الأمطار[3].

وتشتهر مياه البحر الأبيض المتوسط المحاذية لسواحل ليبيا، بكثرة الاسفنج ويتميز الاسفنج المستخرج من سواحل برقة بجودته العالية[4].

وكان صيد الاسفنج خلال العهد العثماني الثاني (1835–1911) نشطاً جداً في برقة بصفة خاصة، أي كانت تشحن أغلب صيدها من الاسفنج إلى اليونان رأساً[5].

مواصفات وأصناف الإسفنج المحلي واستعمالاته:

تعد الشواطئ البحرية الليبية غنية بحيوان الاسفنج من الفصائل الجيدة ولم يكن الليبيون يهتمون بهذه الحرفة قديماً، لكن اكتشاف أهمية نسيج هذا الحيوان واستخدامه صناعيا في مجالات شتى، إذ تستعمل بقاياه الهيكلية وهي عبارة عن ألياف رفيعة متشابكة في كثير من العمليات التنظيف والصقل، كذلك يتم تجهيزه بعد صيده وجمعه، ثم يقطع قطعا صغيرة

حسب الطلب، ويضيفوا القائمين على تجهيزه بعض المواد الكيميائية لإزالته من الشوائب الصلبة، وتستخدم في الأغراض العلمية وفي النظافة والاستحمام وتنظيف الأسطح المعدنية والزجاجية ليصبح لونها براقاً لامعاً، ونظراً لقيمة الإسفنج التجارية العالية، لذلك أخذ الصيادون يتقاطرون على الشواطئ الليبية للحصول على الاسفنج نظراً للمردود الجيد الذي توفره هذه السلعة(6).

وكان للإسفنج الليبي، وخاصة اسفنج برقة، تقدير خاص وذو أهمية بالغةفي الأسواق الأوروبية؛لأن اسفنج منطقة بنغازي يتميز بنعومته وشكله الجميل ولونه الأبيض، ومنه ما هو ذو لون باهت، لا يدوم طويلاً بينما يبقى الإسفنج الأبيض الطبيعي فترة طويلة جداً، وفي هذا الشأن وبشهادة الرحالة النمساوي (لودفيغ النمساوي) في رحلته البحرية للسواحل الليبية التونسية يقول "أهداني هندرسون بعض القطع من هذا النوع (الأبيض)، ورغم أنني استخدمها منذ عدة أشهر إلا أنها ما تزال محتفظة بجودتها"(7)،وبذلك كان معدل الأسعار للإسفنج الليبي في الفترة ما بين 1990 و1911 يفوق أسعار الاسفنج التونسي بثلاثين بالمئة. وكان أغلى نوع من الاسفنج الموجود على الشاطئ الليبي يعرف باسم "الحصان ".

وقد قسم (كاكيا) هذا النوع من الاسفنج، من الناحية التجارية، إلى نوعين:

وكان النوع الأول يضم ما يلي:

- الحجري: وهو النوع الذي ينمو في الأعماق الصخرية. وهو من أحسن الأنواع جميعا من حيث تركيبها، وقياسها، وشكلها الكروي، وخفتها، وخلو تركيبها من هياكل الحيوانات الرخوية.
- الترجانا: وتنمو في أعماق مغطاة بحجارة صغيرة، غير متناسقة الأشكال، ترجع إلى أصل عضوي. وقاعدة هذا النوع من الاسفنج أكبر من انتشار النوع الأول، و شكله أقل انتظاما منه. وهو مثقل بأنواع الحيوانات الرخوية. وكان هذا النوع متوفراً في مصراته بشكل خاص.
- البياضة: وينمو بأماكن شبيهة بأماكن نمو الترجانا، وكان مثقلا بأنواع من النباتات والأعشاب المائية. وهو منتشر على مستويات أعلى من مستويات انتشار نوع الترجانا،

وكانت أسعار البياضة والتراجانا، على رغم جودتها التركيبية، أقل من أسعار الاسفنج الحجري ب15%، وذلك لأنها كانت أثقل من الحجري.

- الفيكو: ويرجع اسمها إلى نبتة مائية تعرف بالفيكو، وتنمو في خلال الاسفنج، فتسبب فيه ثقوباً تقلل من قيمته وهذا النوع متوفر في غرب طرابلس الغرب.
- اللاسبي: وهو أقل أنواع الاسفنج الحصاني قيمة، لأن أليافه غير قوية، وإن كانت ثقيلة. أما أشكاله فكانت كروية خالصة.

أما النوع الثاني من اسفنج الحصان، فأقسامه مثل أقسام النوع الأول، غير أن قيمته أقل بسبب أشكاله غير المتسقة، وكان اسفنج الزموكا نادراً في غرب طرابلس الغرب، و متوفراً في خليج سرت و غرب برقة. وهذا النوع يأتي في الدرجة الثانية بعد اسفنج الحصان من حيث الأهمية التجارية. وهو من النوع الضخم، وقسمه العلوي مسطح قليل القابلية على الالتصاق، كان هناك نوع من الاسفنج يدعى « أذن الفيل »، على اعتبار شكله. وهو أقل أنواع الاسفنج الليبي جودة، ومنه الجيد ومنه الرديء، على اعتبار درجة خشونته ويوجد هذا النوع بكامل المياه الشرقية لليبيا خاصة بمياه القبة ودرنة[8].

ويبدأ موسم صيد الاسفنج من شهر مارس وينتهي في سبتمبر وهذا هو الموسم الصيفي، والموسم الآخر الموسم الشتوي فيبدأ في نوفمبر وينتهي في فبراير.

يعمل بالصيد 20 مركب بحري في الشتاء، و100 مركب في الصيف، وكما هو معلوم أن الإسفنج لا يصطاد بالسنارة، وإنما بواسطة معدات بحرية أعدت لهذا الغرض، ويخص نشاط سفن الصيد بالمنطقة الساحلية من طرابلس حتى مصراته تكون مزودة بالآلات ومعدات الغطس، ويقوم بهذه العملية غواصون ذوي خبرة كان أغلبهم من اليونانيين الذين لهم دراية بركوب البحر[9].

وكان الصيادون ينقسمون لثلاثة أنواع:

1- الصيادون الذين يتبعون الشركات كبيرة ويملكون مراكب واسعة وأجهزة غطس متقدمة، وقد كانت الضريبة على كل زورق من زوارق الصيد 32 ليرة عثمانية.
2- الغطاسون المنتمون لشركات متوسطة وبإمكانيات عادية كانوا يدفعون ثمانية ليرات عثمانية ضريبة عن كل زورق.

3- الغطاسون الفرادى الذين كانوا يصطادون الإسفنج بواسطة حِراب يدوية تسمى (قاماق) فكانت الضريبة لا تتعدى ثلاث ليرات عثمانية[10].

فأسطول مراكب الاسفنج يتكون من مراكب بمحركات سعة خمسة أو ستة أطنان وتحمل ماكينات لضخ الهواء وتنقسم إلى مجموعتين وذلك حسب نوعية بدل الغطاسين، فالمركب من الدرجة الأولى يحمل عليه عشرين إلى اثنان وعشرون رجلاً، عشرة منهم غطاسون متخصصون ينزلون إلى أعماق تتراوح بين ثلاثة وعشرون إلى ثلاثين قامة[11].

أما مراكب الدرجة الثانية يعمل عليه ما يتراوح بين أربعة عشر إلى ستة عشر رجلاً، خمسة إلى سبعة منهم يستطيعون الغطس إلى أعماق تتراوح بين خمسة عشرة إلى عشرين قامة، ويصل بقاء الاساطيل في البحر لمدة شهرين في كل مرة، وكل أربعة مراكب بمحركات، يرافقها مركب بسعة خمسين إلى ستين طنا، وعلى ظهر هذا المركب يتم تخزين الاسفنج، والطعام، واللباس والأشياء الضرورية الأخرى، وتستخدم للنوم وتقوم مراكب إمداد صغيرة بالتواصل مع اليابسة وتحضر الإمدادات والمؤن[12].

وتحدث (كاكيا) أيضاً عن أسلوب الصيد المفضل، وهو أسلوب الصيد اليوناني باستعمال جهاز للغطس، وكانت هذه الطريقة تستلزم استعمال قاربين للصيد، يدعى الكبير منها "ساكو ليفو" ويستعمل لجمع الاسفنج ويدعى القارب الصغير "سكافو" وهو ينقل الغطاسين والمضخة، ومنه ينزل الغطاس إلى البحر بواسطة سلم صغير، بينما يظل رجل أخر على القارب ليراقب حركة العمل، وكان الغطاس يعلق بذراعه شبكة يودع فيها الاسفنج الذي يجمعه بيمينه[13].

بمجرد ان وصوول الاسفنج إلى ظهر المركب نصبح تجهيزه أكثر تطوراً لذلك يوضع في أكوام على المركب، ويتم فصل الاسفنج عن الطفليات، ويتم ضربه بعصي ثقيلة على صخور شواطئ طرابلس، وبعد تشريبه بماء البحر مرة اخرى، يتم تبييض أجزاء كثيرة منه بوضعها في حوض يحتوي على سائل من حمض (الأوكزاليك) حيث تخرج منه شوائب بلون أصفر، فعملية تبييض الإسفنج وتجفيفه تحت الشمس تشغل حيزاً واسعاً من الميناء، وبعد ما يجف الاسفنج يعبأ في صناديق للتصدير[14].

يمر الاسفنج بعمليتي تصنيع الأولى من الصيادين على القارب والعملية الثانية من التجار الذين سيشترونه فكان يترك لينشف بتعريضه للشمس، وسحقه بالمعاول والأقدام، ثم يضرب مرة أخرى بالمطارق حتى يستخرج منه المواد الكلسية الملتصقة وأخيراً يربط بالخيوط ويعلق ليجف، وبعد جفافه يضرب مرة أخرى لإزالة أكبر قدر ممكن من الأوساخ العالقة به، تم يقص بمقصات خاصة، حتى تصير له أشكال أكثر اتساقا وانتظاماً، تم يغمس الاسفنج في محلول مخفف من حامض الموريات، وحامض الكبريتيك من أجل إزالة المواد الكلسية، وغيرها من الأجسام الدقيقة، وبعد ذلك يغسل بماء البحر ويبيض بمحلول من حامض الأكساليك ثم يغسل بماء البحر مرة اخرى، وأخيراً يغسل بماء الكلس من اجل إبطال الحوامض فيه، وعند ذلك يكون الاسفنج جاهزاً للتجارة، ويكون لونه قشياً قاتماً، ثم يعطي اللون المراد له، من الأصفر الفاتح إلى البني الفاتح، بحسب طلب السوق(15).

تتولى بعض الشركات تصدير الإسفنج، على سبيل المثال، كل الإسفنج الذي يصطاد من المياه الطرابلسية يشحن إلى مارسيليا وباريس ولندن ونيويورك، وتريستا وبروكسل، حيث يباع المنتوج من الإسفنج دائماً بالحاضر، وينتقل إلى مخازن خاصة لتجهيزه للتصدير للخارج وتتراوح أنواع الإسفنج الطرابلسي بين جيدة وممتازة، خاصة التي تصطاد في شهر أغسطس وسبتمبر، وذلك على النحو التالي:

- الدرجة الأولى من 28 إلى 30 فرنك للأوقة الواحدة.
- الدرجة الثانية من 13 إلى 14 فرنك للأوقة الواحدة.
- الدرجة الثالثة من 5 إلى 7 فرنك للأوقة الواحدة.

أما المصدرون فكان منهم:

- صبيون سرور – عثماني.
- مسعود ركاح – عثماني.
- شالوم قبصون – عثماني(16).

الصعوبات التي اجهت صيد الإسفنج:

صيد الاسفنج مهنة محفوفة بالمخاطر، فالهجمات التي تقوم بها الأسماك المفترسة أخافت الغطاسين العاديين الذين لا يستخدمون أجهزة في الغطس، هؤلاء الغطاسون يندفعون

إلى القاع بسرعة كبيرة لمسافة تبلغ أربعين إلى خمسين متراً ويبقون حوالي أربع دقائق في القاع، في هذه الأوقات تقوم الأسماك المفترسة باستهداف الغطاسين، مثل ما حدث مع أحد الغطاسين، وهنا يقول تشارلس ويلينقتون "قام كلب البحر بمهاجمة غطاساً وقسمه لنصفين، ومن القصص الغريبة الأخرى قصة أحد الغطاسين الذي هاجمه سمك قرش، ولكن الغطاس تمكن من السحب إلى أعلى، ولكن القرش تابع الغطاس إلى السطح، حتى شاهده من كانوا على سطح المركب"[17].

كذلك ما عرف بالعدو القاتل لعمال الغطس، (شلل الغطاسين) فمن جملة 700 غطاس اسفنج يعملون على هذا الساحل فإن ما يتراوح بين سبعين إلى مائة يموتون كل عام، أو يصابون بالشلل المؤقت أو الدائم، فالغطاس العادي الذي يغطس عارياً ومعه قطعة من الرخام وحبل يعاني من إصابات طفيفة في الأذن فقط، أما بالنسبة للغطاس الذي يستخدم الخوذة والأجهزة فإن الخطورة تكمن في النزول السريع الذي ينجم عنه انخفاض في الضغط وتظهر الأعراض الخطيرة فقط عندما يخرج الغطاس في الهواء الطلق، خاصة بعد إزاحة الخوذة، ومن الأشياء الغريبة أنه خلال النزول يستعيد الغطاس الذي يصاب بشلل جزئي استخدام أطرافه مرة أخرى وتعود دورته الدموية إلى وضعها الطبيعي.

أما بالنسبة للغطاسين الذين أصيبوا بالشلل والعجز، أصبحوا لا يقوون على القيام وربما نستطيع إدراكها من خلال هذه الواقعة، حيث يقول تشارلس ويلينقتون أيضاً "قام الغطاس (مايكل سيقالوس) بالنزول لعمق اثنين وخمسين متراً وبقى هناك خمسين دقيقة وصعد صعوداً سريعاً جداً، وبعد ساعة ونصف نزل مرة ثانية إلى ذات العمق وبقى هناك لفترة خمس وأربعين دقيقة، وقام بصعود سريع للمرة الثانية ولكنه لم يحس بأي أعراض مرضية، وبعد ساعة نزل مرة أخرى لذات العمق حيث بقي لثلاثين دقيقة وقام للمرة الثالثة بصعود سريع، لم يحس بأي أعراض مرضية لبضع لحظات ولكن عندما حولت الخوذة أصيب بدوار شديد وسقط مغشياً عليه على ظهر المركب، بعد فترة استعاد الوعي وكان يشعر بانقباض او ضغط الدم في رجليه منعه من الوقوف عليهما واستمر على هذا الحال إلى منتصف الليل حيث أصيب بشلل كامل وفقد المقدرة على تحريك أي عضو من جسمه إلا الرأس، وبقى على هذا الحال قرابة أربعة أشهر"[18].

ومن الصعوبات التي يواجهها الغطاسون أيضاً يقول ويلينقتون أن "شلل الغطاسين" يحدث في أن مختلف أوعية الجسم تتكمش وينقطع الدم عن الأمعاء مما يتسبب في احتقان مصحوب أو غير مصحوب بنزيف، وتقوم كريات الدقيقة من الهواء بالامتداد وتعطل هذه الأوعية، ويظهر الخطر الأكبر عندما تنمو هذه الكريات وتبقى، وهي تتكون من أوزوت (نيتروجين) يذوب في الدم ويعطل أحيانا الدورة الدموية في الرئتين أو يسدها عند الجهاز العصبي مما يحدث فقر دم موضعي، وإذا ما كانت كرات النيتروجين كبيرة وكثيرة فإن الموت يكون نتيجة لشلل يصيب القلب، وإن كانت كريات النيتروجين قليلة فإن الدورة الدموية تحملها للدماغ والنخاع المستطيل وتسبب الشل في واحد من أشكاله العديدة، جزء من الشفاء يكون عن طريق الغمر والصعود التدريجي مع التوقف لمدة دقيقة كل خمسة أمتار[19].

ومما هو جدير بالقول إلى أن عملية صيد الإسفنج في ذلك الوقت لا تخلو من المخاطر على الصيادين، فكان الواحد منهم إذا غطس إلى قاع البحر للبحث عن الإسفنج ونقص عليه الأكسجين إما أن يموت وإما أن يصاب بالشلل، كما سبقت الإشارة، ولهذا كانت مكافئة صياد الإسفنج مرتفعة بسبب المخاطر التي يتعرض لها الغواص[20].

إسهامات صيد الاسفنج في اقتصاد البلاد:

كان لصناعة صيد الإسفنج أهمية خاصة، في دعم خزانة الولاية، فقد كان أحد الركائز الأساسية في حركة النشاط التجاري بميناء طرابلس في العهد العثماني الثاني، وبخاصة في النصف الأول من القرن التاسع عشر[21].

ويعتبر الإسفنج الليبي من أجود أنواع الإسفنج في البحر المتوسط، فقد كان يباع بزيادة نسبة 30% عن سعر الإسفنج التونسي[22]، ويبلغ متوسط قيمة الاسفنج المستخرج من سواحل الولاية كلها 750.000فرنك، وكانت الضريبة تجبى من طرابلس وبنغازي وطبرق وبومبا، وقد بلغت حصيلتها في عام 1863 مبلغ 116.225 قرش[23].

وكان محصول الاسفنج في طرابلس الغرب وبرقة يباع بمبلغ يساوي 35000 ليرة تركية في السنة، في حين أن محصول الاسفنج في كل البحر الأبيض المتوسط كان يقدّر بما لا يزيد عن 100.000 ليرة تركية سنوياً، وعلى ذلك فإن صيد الاسفنج في ليبيا كان يشكل أكثر من ثلث المحصول كله في البحر الأبيض المتوسط[24].

يُعد الإسفنج الطرابلسي من أجود الأصناف مقارنة بالمناطق الأخرى من ساحل الولاية، وقيمته النقدية مرتفعة تصل إلى 18–20 فرنكا للأقة الواحدة سواء كان صغير أو كبيراًبشرط أن يكون من الصنف الممتاز، أما عداها فإن السعر يتراوح من 4–5 فرنك للأقة، والمصدرون الرسميون للإنتاج أبناء ديسمتري (D.fors) تيستا (Testa)، وبعد شراء الكميات المطلوبة من الأسواق يصدر نصف الإنتاج إلى اليونان والباقي إلى أسواق لندن وفرنسا وتركيا وتونس[25].

كما يوجد جدول يوضح صادرات طرابلس من الإسفنج خلال السنوات 1850–1902[26].

جدول (1) يوضح قيمة صادرات الولاية من الإسفنج

السنة	قيمة الصادرات	العملة
1852–1850	1900	ليرة عثمانية
1858–1856	1000	ليرة عثمانية
1861–1859	600	ليرة عثمانية
1876–1874	241	ليرة عثمانية
1880–1878	2138	ليرة عثمانية
1883–1881	3000	ليرة عثمانية
1894–1892	9497	ليرة عثمانية
1899	5640	ليرة عثمانية
1900	7760	ليرة عثمانية
1901	3740	ليرة عثمانية
1902	2524	ليرة عثمانية

المصدر: نوري عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص128.

يتضح من خلال هذا الجدول إن القيمة النقدية للصادرات كانت متفاوتة القيمة من سنة إلى أخرى، مثلا في سنة 1874–1876، كانت القيمة 241 ليرة عثمانية، في حين بلغت في سنة 1892–1894 مبلغ 9497 ليرة عثمانية.

وهنا يرى محمد ناجي ومحمد نوري أن قيمة الإسفنج المستخرج من سواحل الولاية كلها في العام 1881 قد بلغت 750.000 فرنك بينما بلغت قيمة الاسفنج المستخرج من بنغازي في العام نفسه كانت 250000 فرنك[27].

أما ما يخص استخراج الإسفنج من سواحل بنغازي والذي كان يصدر إلى الخارج والجدول التالي يوضح قيمة هذه الصادرات في بعض السنوات.

جدول (2) يوضح قيمة صادرات الإسفنج من ميناء بنغازي

السنة	قيمة الصادرات	العملة
1843	1650	ليرة عثمانية
1876	2493	ليرة عثمانية
1881	2000	ليرة عثمانية
1887	30000	جنيه إسترليني
1888	40000	جنيه إسترليني
1893	74200	جنيه إسترليني
1894	3100	ليرة عثمانية
1900	77500	جنيه إسترليني

وبالنظر إلى الجدول أن هناك في بعض السنوات زيادة في كميات الإسفنج، وبالتالي فإن قيمة الصادرات تكون مرتفعة عن باقي السنوات الأخرى، ويرى البعض أنه كان مؤشراً إلى مدى إقبال الصيادين الأجانب (اليونانيين) عليه من أجل تلبية الطلب عليه في الأسواق الأوروبية التي استحوذت على استيراده وتصنيعه[28]، وكان الإسفنج من السلع المطلوبة في أوروبا، لأنه يستعمل في الاستحمام، وبصفة عامة كان الطلب عليه كثير، وبالتالي كانت أسعاره مرتفعة ويُعد إسفنج برقة من أجود أنواع الإسفنج وأرفعها سعرا، ويدر على البلاد دخلا طيباً[29].

والجدير بالذكر يقول (وهبي البوري) أن صناعة الإسفنج كانت من الصناعات أو الحرف القديمة في بنغازي، وكان يقوم بالبحث عن الإسفنج في قاع البحر صيادون يونانيون – كما هو الحال في ولاية طرابلس – يأتون في كل موسم بمراكبهم فيدفعون الرسوم للحكومة ويتحصلون على رخص الصيد ثم ينطلقون في سواحل بنغازي يغطسون في البحر للبحث عن الإسفنج الذين كانوا يجدونه بكميات كبيرة، فينقلونه إلى اليابسة ويعالجونه معالجة مبدئية ثم يأخذونه إلى اليونان ليتموا معالجته وبيعه"[30].

ونظراً للمردود الاقتصادي الهام الذي توفره هذه السلعة فقد أمدت السلطات العثمانية الشركات العاملة في صيد واستخراج الاسفنج بجميع التسهيلات، ووفقاً لما ورد في دفتر

قرارات الوالي أحمد راسم ، فقد حصلت ولاية طرابلس ضرائب على محصول الإسفنج المستخرج من شواطئها 279800 قرشاً وذلك خلال أربعة سنوات من عام 1881 وحتى عام 1885م[31]، وكانت نسبة الاسفنج المصدر إلى البلدان المشار إليها في الجدول (3) كانت على النحو التالي:

البلد	نسبة الإسفنج
اليونان	%40
إنكلترا	%18
هولندا	%17
إيطاليا	%10
تونس	%8
بلاد أخرى	%7[32]

يتضح من هذا الجدول أن اليونان كانت تستحوذ على أكبر الصادرات من الإسفنج الليبي خلال السنوات (1881–1885) على اعتبار أن اليونانيين هم من يقومون بصيد الإسفنج، وربما كان اليونانيون لهم إمكانيات تصنيعه، واستغلاله في بلادهم ، وإعادة تصديره مرة أخرى في بلادهم.

وقد دفعت المكاسب التي يحصل عليها صيادو الاسفنج إلى التهرّب من دفع الضرائب والرسوم التي تفرض عليهم من طرف سلطات الولاية، وقام بعض الصيادين من مختلف الجنسيات وأغلبهم من اليونانيين بالصيد غير المرخص، وقد قبض على بعضهم وفرضت عليهم عقوبات الحبس ومصادرة صيدهم من الاسفنج[33].

ولكن السلطات العثمانية شعرت أن الأرباح التي يجنيها الصيادون الأجانب من اسفنج ليبيا ضخمة فأصدرت قراراً حظرت فيه عمليات صيد الاسفنج إلا للصيادين المتمتعين بالجنسية العثمانية[34].

ومنعاً لتلك المخالفات كانت السفن الحربية العثمانية تقوم بدوريات على السواحل لضبط المخالفين وكان للصيادين الذين يرغبون في الحصول على رخص صيد الاسفنج؛ لأن الصيد البحري على الإطلاق يتوقف على استحصال تذكرة الرخصة؛ لأن سائر الحيوانات البحرية كلها تابعة لحكم رسم الصيد، وبالتالي يقومون بتقديم طلبات إلى سلطات

الولاية حيث يحصلون على رخصهم من الوالي الذي يبلغ به مديري النواحي الساحلية، والسلطات الأخرى مثل الجمارك والموانئ وسلطات الحجر الصحي وفي حالة مخالفتهم تسحب منهم الرخص ويوقع عليهم العقاب المناسب[35].

والجدير بالذكر هنا ان السلطات العثمانية قد حددت منع صيد السمك ما يبعد ثلاثة أميال من السواحل العثمانية فيما خارج عن البوغاز، وفي هذا الشأن منعت أيضا صيد الإسفنج بالقوارب ذات الآلات (ماكينات) في البداية؛ لأنه قد جاء في الأمر العالي كما في القانون العثماني الصادر في 27 مارس سنة 1312 بأنه لما كان نظام الصيد البحري القاضي بمنع صيد الأسماك آونة ألقائها البيض لا يتناول ذكر الإسفنج؛ لأنه لم يكن قد ثبت حينئذٍ بالاكتشاف أن الإسفنج يلقي بيضاً كالأسماك، وأنه ثبت الآن بأن هذا الحيوان يلقي بيضاً من مارت لغاية شهر مارس من كل سنة، لذلك صار قرار من شورى الدولة آمرة بلزوم منع صيد الإسفنج في مدى المدى المذكورة مع وجوب العمل بمقتضى المادة (25) من نظام الصيد[36].

كما حرصت الدولة العثمانية على المحافظة على طريقة صيد الإسفنج، وفي هذا الشأن يشير (بعيو) عند حديثه على (Vivan herbert)، في السنة الأخيرة من القرن التاسع عشر عن (صيد الإسفنج)، وهنا يقوم المؤلف بشرح الطريقة التي كانت يتبعها اليونانيون في صيد الإسفنج، ويذكر أن السلطات العثمانية في ليبيا في ذلك الوقت منعت هذه الطريقة؛ لأنها كانت تجتث الإسفنج وتقضي عليه مرة واحدة[37].

وفي خاتمة هذا البحث نجد أن معظم سواحلنا البحرية المطلة على البحر المتوسط تزخر بكميات وافرة من الإسفنج البحري خلال العهد العثماني الثاني، ويمثل الإسفنج الليبي أحد مصادر الثروة البحرية، ويعد من أجود أصناف الإسفنج، وبالتالي استثمرته الحكومة العثمانية، ولم يهتم الليبيين بهذه الحرفة إلا القليل ممن كانوا يعملون مع الصيادين اليونانيين، وذلك بفرض ضرائب على منتوجه، وأصدرت قانوناً ينظم صيده، ومن ناحية أخرى تحصيل المبالغ النقدية نظير تصديره إلى أسواق أوروبا وغيرها.

وعلى الرغم من توقف صيد الإسفنج لسنوات طويلة أثناء الاحتلال الإيطالي لليبيا منذ عام 1911، وربما استمر ذلك التوقف لفترة طويلة، وفي ظل الظروف الحالية والاعتماد

الكلي لاقتصاد ليبيا على النفط فقط، فلا بد من استغلال الثروات الطبيعية الأخرى في الدفع بالاقتصاد إلى الأمام، وتنويع الدخل ومنها استغلال وإعادة استثمار الثروة البحرية وبالذات الاسفنج ليسهم في اقتصادنا الوطني.

هوامش البحث:

(1) تشارلس ويلينقتون فيبرلونق، بوابة الصحراء الكبرى، ترجمة الطيب الزبير الطيب، ط1، دار الفرجاني، طرابلس، 2010، ص118.

(2)الموسوعة العربية الميسرة (إشراف محمد شفيق غربال)، مج1، دار الجيل، مصر، 1995، ص149.

(3)تشارلس ويلينقتون فيبرلونق، مصدر سابق، ص122.

(4)نوري عمر الشتوي، التجارة البحرية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005، ص127.

(5)فرانشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب خليفة التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1984، ص77.

(6)تسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني الثاني، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1988، ص140.

(7)لودفيغ سلفاتور، السواحل الليبية 1873، ترجمة عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005، ص84.

(8)أنتوني. ج. كاكيا، ليبيا خلال الاحتلال العثماني 1835–1911، دار الفرجاني ، طرابلس، 1975، ص130–131.

(9)خيرية علي المليان، الحركة التجارية بولاية طرابلس الغرب من خلال تقارير بعض الرحالة في العهد العثماني الثاني (1835–1911)، رسالة ماجستير (غير منشورة) قسم التاريخ، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، 2018، ص115.

(10)تيسير بن موسى، مرجع سابق، ص140، كذلك نوري عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص127.

(11)تشارلس ويلينقتون فيبرلونق، مصدر سابق، ص127.

(12)تشارلس ويلينقتون فيبرلونق، مصدر سابق، ص127.

(13)أنتوني كالكيا، مرجع سابق، ص132.

(14)تشارلس ويلينقتون فيبرلونق، مرجع سابق، ص135–136.

(15)أنتوني كاكيا، مرجع سابق، ص134-135.

(16)خليفة محمد سالم الأحول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب، 1864-1911، ج2، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة طرابلس، كلية التربية، قسم التاريخ (د.ت)، ص343.

(17)تشارلس ويلينقتون فيبرلونق، مصدر سابق، ص128.

(18)تشارلس ويلينقتون فيبرلونق، مصدر سابق، ص124-125.

(19)تشارلس ويلينقتون فيبرلونق، مرجع سابق، ص124-125.

(20)وهبي أحمد البوري، مجتمع بنغازي في النصف الأول من القرن العشرين، مجلس الثقافة العام، 2008، ص30.

(21)حسين مسعود أبومدينة، جغرافية ميناء طرابلس الغرب، دار الشعب للنشر والتوزيع، مصراته، 2005، ص111.

(22)تيسير بن موسى، مرجع سابق، ص114.

(23)الصالحين جبريل محمد الخفيفي، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2000، ص86.

(24)أنتوني كاكيا، مرجع سابق، ص129-130، كذلك نوري عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص128.

(25)خيرية علي المليان، مرجع سابق، ص115-117، انظر الجدول (21)، (22).

(26) نوري عمر الشتيوي، ص128.

(27)محمد ناجي ، محمد نوري، طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان، دار مكتبة الفكر ، طرابلس، 1973، ص41.

(28) نوري عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص129، عبدالرحمن محمد الدرسي، "التجارة البحرية في ليبيا أثناء العهد العثماني من خلال الوثائق البريطانية والعثمانية (1860-1911)، المجلة الليبية للدراسات، دار الزاوية لكتاب، مج2، ع6، أبريل (2014)، ص90.

(29) وهبي أحمد البوري، مرجع سابق، ص30.

(30) وهبي البوري، مرجع سابق، ص29-30.

(31)تيسير بن موسى، مرجع سابق، ص140.

(32)أنتوني كاكيا، مرجع سابق، ص133-134.

(33)نوري عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص129.

(34)تيسير بن موسى، مرجع سابق، ص140.

(35)نوري عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص130؛ كاظم بك أفندي، تلخيص الحقوق الموضوعة، تعريب كمال قزح، المطبعة العثمانية، بعبدا (لبنان)، 1896، ص116.

(36)كاظم بك، المصدر السابق، ص117.

(37)مصطفى عبدالله بعيو، المختار في مراجع تاريخ ليبيا، ج2، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1972، ص286-287.